تعريف نائب الفاعل وتنكيره

دراسة في الفروق المعنوية لشروطه

إشراف

د. سعد الكردي

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة البعث

إعداد

رمضان محمد الحبش

طالب ماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة البعث

ملخص

يتناول هذا البحث جانبا واحدا من جوانب نائب الفاعل، وهو التعريف والتنكير فيه، فيبرز الفروق المعنوية الدقيقة للشروط التي اشترطها النحاة فيه، ويبين أن ثمة فروقاً دلالية مختلفة بين ما ينوب عن الفاعل في كل حالة، كما يبين الفروق المعنوية بين الشروط في الحالة الواحدة.

بدأ البحث بالحديث عن حدود النكرة والمعرفة وأثر المتكلم والمقام في تعريف المنكر وتنكير المعرف، ثم بين سبب العدول في الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، ثم راح يكشف عن المعاني التي تحققها جملة الشروط التي وضعها النحاة في المفعول به النائب عن الفاعل، ثم المصدر ثم الظرف ثم المجرور، وختم بإبراز النتائج.

الكلمات المفتاحية: نائب الفاعل، الفروق المعنوية.

مقدمة

من الظواهر شديدة التشعب والانتشار في كل مباحث علم النحو ظاهرتا التعريف والتنكير، وما انتشارهما وتوزعهما في كل مبحث من مباحثه إلا لأهميتهما وتوقف كثير من الأحكام عليهما، لكن هذا التشعب والانتشار جعل حدّهما بحدود واضحة أمراً فيه من الصعوبة ما فيه، ولذلك قال ابن مالك: "من تعرض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه"(1)، ومن ثَمَّ حاول النحاة حصر المعارف في باب مستقل، وبيان أن ما خالفها نكرةٌ مستهدين في ذلك بمقولة "المحصور بالعدّ يستغنى عن الحد".

ومما قاله سيبويه في حدّ النكرة "وإنما كان نكرة لأنه من أمةٍ كلُّها له مثلُ اسمِهِ"(2)، وفي حدّ المعرفة "وإنما صار معرفةً؛ لأنه اسمٌ وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته"(3)، وعلل المبرد هذه الحدود بقوله:" لأنه إذا كان معروفا كان مخصوصاً، وإذا كان منكورا كان شائعاً في نوعه"(4).

مما سبق يلاحظ أن الاسم كلما ازداد خصوصاً كان أعرف، وكلما ازداد شيوعاً كان أنكر، فالخصوص والشيوع هما المقياس الذي حدَّ به النحاة المعرفة والنكرة، وحكموا على الكلمات بالتعريف أو التنكير. قال

---

(1) همع الهوامع 1/185، وانظر ضوابط دقيقة لها ولحدودها في: ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني .

(2) الكتاب 1/422

(3) الكتاب 2/5

(4) المقتضب 3/32

ابن مالك:" ما كان شائعا في جنسه كحيوانٍ، أو في نوعه كإنسانٍ فهو نكرة، وما ليس شائعاً فهو معرفة ما لم يكن مقدّر الشياع"(5).

وثمة اعتبار آخر في الحكم بيّنه الفاكهي في حدوده حيث قال:" فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد"(6)، وقال في حدّ المعرفة:" فالمعتبر في المعرفة التعيين بعد الاستعمال"(7).

إذاً ثمة أمران يحكم بهما على الأسماء بالتنكير هما الشيوع وصلاحية التعدد، وأمران يحكم بهما عليها بالتعريف هما الخصوص والتعيين، وهذه الضوابط عامة في الحكم على الأسماء، لكن الباحث إذا ما أراد التبصر بكل أحكام التعريف والتنكير لزمه قراءة مباحث النحو كلها لمعرفتها والاطلاع عليها لاختلاف شرائطها من باب لآخر، ولا يكفيه قراءة ما عقده النحاة في صدور كتبهم من باب التعريف والتنكير، ذلك أن بعض المعمولات لا يجوز أن يأتي إلا معرفة، وبعضها الآخر لا يجوز أن يأتي إلا نكرة، وإن جاء مخالفا لذلك أوّل بوجهٍ من الوجوه، وأصحاب المعاني لا ينكرون ذلك، فهم ينصون صراحة على أن الأصل في المبتدأ وغيره مثلاً التعريف، ولكن يظل تعريف الكلمات وتنكيرها مرتبطاً بالمقام الذي يتطلب من المتكلم أن ينطق هذه الكلمة أو تلك معرّفة أو منكّرة لغرض يريد أن يوصله لمخاطبه بحسب معرفته أو جهله به.

---

(5) شرح الكافية الشافية 1/222

(6) الحدود في النحو ص122

(7) الحدود في النحو ص 135

فالفيصل في ذلك ما يريده المتكلم من التعبير عما في نفسه وإيصاله إلى مخاطبه أولاً، وحال المخاطب أو المتلقي في تلقي رسالة المتكلم ثانياً. يقول عبد القاهر:" فإذا قلت: رجلٌ جاءني لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجلٌ لا امرأةٌ، ويكون كلامك مع من قد عرف أنه قد أتاك أتى...، وكذلك إن قلت: رجلٌ طويلٌ جاءني لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه أتاك قصيرٌ، أو نزلته منزلة من ظنّ ذلك"(8). وقال أيضاً:" اعلم أنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداءً، وإذا قلت" زيدٌ المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيدٍ وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره، والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك:زيد منطلقٌ فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو زيد المنطلق = فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيدٍ فأفدته ذلك"(9).

فالمتكلم إذاً يعبر عما يريد وفق ما يقتضيه المقام، فهو يختار في تعريف كلامه وتنكيره ما يقتضيه حال المتكلم، فإن علم أو قدّر أن مخاطبه جاهل بما يريد أن يبلغه إياه نكّر، وإن علم أو قدّر علمه به عرّف، ومن ثَمّ قيل: "لكل مقامٍ مقال". فإن خالف ذلك نتيجة جهل المتكلم بما يتكلم أدّى كلامُه من غير قصدٍ منه المعنى الذي يحمله في ثناياه معرّفا أو منكّرا، وكان كلامُه غير مناسب للمقام الذي قيل فيه، فقد يتكلم امرؤ مثلاً بكلام منكّر يعلمه السامع، ولذلك لا يعيره اهتماما كبيرا

(8) دلائل الإعجاز ص143

(9) دلائل الإعجاز ص178

لمعرفته إياه، فيقول لمن يعلم أن زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، وإن كان المقام يفترض أن يقول: زيدٌ المنطلق أو المنطلق زيد، والعكس كذلك.

أهمية البحث (أهدافه)

تأتي أهمية البحث من كونه يقتصر على جانب التعريف والتنكير في نائب الفاعل، ومن كشفه للمعاني التي تحققها جملة الضوابط التي وضعها النحاة ومن بيان الفروق المعنوية الدقيقة الكامنة وراء تلك الضوابط والشروط.

مواد البحث

الأصلُ في الفعل أن يكون مبنياً للمعلوم، وقد يُبنى للمجهول لتعلُّق الغرض بغير الفاعل، فالغرض الذي يمكن أن يعد أصلا لبناء الفعل للمجهول هو تعلق الغرض بما ينوب، وإيضاح ذلك أنّ ما ينوب عن الفاعل لمّا كان الأهمّ في هذه الجملة، وكان ثمّة رغبةٌ في المحافظة عليه والاهتمام به نُقِل من الفضلة التي هي موضع حذف وتغيير و... إلى محلّ ما لا يجوز حذفُه مطلقاً، وذلك للمحافظة عليه، وتحصينه مما قد يصيبه من حذف وغيره، ونظراً لهذا الانتقال غير السهل من الفضلة إلى العمدة كان لا بد من وزن يناسب ثقل هذا الانتقال والتغيير، فاختير له وزنُ «فُعِلَ» الذي ثُقّلَ نتيجة الانتقال من الضم إلى الكسر، ولغرابته ولكونه أقلّ استعمالا. قال الرضي:" وإنما اختير هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقلّ استعمالاً...، وإنّما غُيّر الثلاثي إلى وزن «فُعِلَ» دون سائر الأوزان لكونه غريباً في الأفعال، إذ الفعل من ضرورة

معناه ما يقومُ به"(10). ويشترط فيما ينوب عن الفاعل الفائدةُ المتجددة(11)، وكونُه من ضروريات الفعل من حيث المعنى(12)؛ لأن الفاعل من ضروريات الفعل، وما يتحقق فيه هذان الشرطان أربعةُ أشياء:(13)

المفعول به:

لم يتعرض النحاة ولا أصحاب المعاني لتعريف المفعول به النائب عن الفاعل وتنكيره، ما خلا بعض الشذرات في حديثهم عن إنابة المفعول الثاني، لكن استقراء الشواهد والأمثلة التي استشهدوا بها أو مثلوا بها أو التي لم تكن كذلك - يمكن أن يستخلص منها انه يأتي معرفة ونكرة، والأكثر فيه أن يكون معرفة، وينبغي أن يكون ذلك أصلاً؛ لأنه بنيابته عن الفاعل أصبح بمنزلته، أي انتقل من الفضلة إلى العمدة، والعمدةُ فاعلا أو مبتدأ الأصلُ فيها التعريفُ؛ لأنها محكومٌ عليها، والحكم لا يكون على مجهول، فالأصل في نائب الفاعل إذاً أن يكون معرفةً، ويمكن ضبطه بالآتي:

- الأفعال الناصبة لمفعول واحد إن بنيت للمجهول ناب هذا المفعول عن الفاعل، قال تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾{الذاريات 51/10}. وبناءُ الفعل للمفعول مقصود من المتكلم؛ لأن غرضه لم يكن متعلقاً

---

(10) شرح الكافية 4/129، وقريبٌ من هذا ما قاله ابن جني في الخصائص 1/174

(11) شرح الكافية 1/220

(12) شرح الكافية 1/218

(13) انظرها في: المقتضب 4/50، والأصول 1/76، وشرح التسهيل 2/126، وشرح الكافية 1/218، والارتشاف 3/1327

بالفاعل ولا بالفعل ولا بغيرهما، وإنما بهذا المفعول، فلمّا كان غرضه متعلقا به كان محطّ عنايته واهتمامه، ولمّا كان كذلك كان ثمة رغبة في المحافظة عليه، ولم يكن ثمة سبيل لذلك أفضل من إنابته عن الفاعل الجزءِ الأساسي الذي لا تقوم الجملة الفعلية من دونه، وإحلاله محله ليصبح جزءاً لا يصحُّ الاستغناء عنه، من جهة أخرى فإنّ هذا المفعول، الأصلُ فيه أن يكون معرفةً؛ لأنه حلّ محلّ ما أصلُه كذلك، فلمّا كان كذلك كان مثله تعريفاً أو تنكيراً في تأدية الأغراض المعنوية.

– الأفعال القلبية الناسخة لمفعولين إن بنيت للمفعول تعين إنابة المفعول الأول(14)؛ لأن أصله مبتدأ وهو أشبه بالفاعل، وأصل المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة، لأنه محكومٌ عليه، فإن ناب عن الفاعل كان كذلك. من ذلك قولك: ظُنَّ زيدٌ ناجحاً. والغرض هنا تعلق الغرض به، وإظهار العناية والاهتمام بمن هو فاعل في المفعول الثاني معنىً، ولم يكن ثمة سبيل لتحقيق ذلك أحسنَ من إنابته عن الفاعل، فإنابته عنه كشفٌ بل تأكيدٌ على فاعليته، فلا شك أن نسبة النجاح في الجملة السابقة إلى زيد، والمنسوب إليه أو المسند إليه فاعلٌ لفظاً ومعنىً كالفاعل في الجملة الفعلية أو معنىً فحسب كالمبتدأ، من جهة أخرى فإن كون أصله مبتدأ يؤكد ذلك، ذلك أن المبتدأ فاعل من حيث المعنى في الخبر، أليس "زيدٌ ناجح" بمعنى "نجح زيد" في المعنى العام، أي في الحكم على زيد بالنجاح، أو إسناده إليه.

---

(14) الارتشاف 3/1329، والسبب في ذلك أن المفعول الثاني قد يأتي جملة، وهي لا تصلح للنيابة عن الفاعل والإسناد إليها في هذا الموضع.

وأجاز بعضُهم نيابة المفعول الثاني بشرط ألا يكون نكرة(15) نحو ظُنَّ قائمٌ زيداً. وأمّا إنابة المفعول الثاني فلأن الغرض متعلقٌ بالحكم، لذلك يُنقل من الفضلة إلى العمدة للمحافظة عليه، حيث يصير جزءاً لا يصح الكلام من دونه، ولإظهار العناية والاهتمام به، ولذلك غالباً ما يُقدَّم على المفعول الأول، وهو أيضاً إن كان نكرة أفاد إلى ذلك العمومَ في الحكم.

– الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل إن بنيت للمفعول أنيب المفعول الأول؛ لأن أصله مبتدأ، والمبتدأ أصله أن يكون معرفةً، وأجاز بعضهم إنابة الثاني أو الثالث إن أمن اللبس(16)، ولم يُسمع عن العرب إلا إنابة الأول(17).

– الأفعال الناصبة لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً إن بنيت للمفعول حسُن إنابة المفعول الأول؛ لأنه فاعل في المعنى(18)، والفاعل كما قلنا الأصل فيه التعريف، من ذلك قولك: مُنِح المجدُ مكافأةً، والغرض المعنوي الذي تؤديه المعرفة هنا رهين بنوع المعرفة، وبالسياق الذي ترد فيه. ويجوز عند الجمهور إنابة الثاني إن أُمِن اللبسُ(19)

---

(15) انظر: الارتشاف 3/1330 .قال الرضي:"... هذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي "علمت" لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحق بصقبه". شرح الكافية 1/218

(16) الارتشاف 3/1331

(17) شرح الكافية 1/218

(18) الارتشاف 3/1328

(19) الكتاب 1/42، والمقتضب 4/51، والارتشاف 3/1329

نحو: مُنِحَ مكافأةَ المجدِّ، وأُعطي درهمٌ زيداً، ولعلّ الغرض المعنويّ هنا هو إفادةُ العموم وعدم قصره على نوع معين.

– الجملة المحكية(20) بعد "قيل" و "يقال" عند من أجاز ذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ﴾ {البقرة 2/11}، ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللّهُ لَكُمْ﴾ {المجادلة 58/11}، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ﴾ {البقرة 2/206}، ﴿وَقِيلَ: الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {الزمر 39/75}. وكثير من النحاة يرى أن الجمل نكرات(21)، والحق أن الجملة ليست بنكرة ولا معرفة؛ لأن التنكير والتعريف من خواص الاسم وحدَهُ دونَ الأفعال والحروف ودون التراكيب بأسرها وعلى اختلافها وتنوعها، وما أوقعهم في هذا صحةُ تأويلها بالنكرة عند وصف النكرة بها، فظنوا أنّها نكرة ، والحقُّ ما ذكرتُ . قال الرضي:" والحقُّ أنَّ الجملة ليست معرفة ولا نكرة؛ لأنَّ التنكير والتعريف من عوارض الاسم، والجملة من حيث هي جملةٌ ليست اسماً، وإنما جاز نعتُ النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصحُّ تأويلُها بالنكرة، كما تقول في: قام رجلٌ ذهبَ أبوه : قام رجلٌ ذاهبٌ أبوه".(22) والغرض الذي تؤديه إنابة الجملة عن الفاعل هو دلالة الجملة اسمية كانت أو فعلية، خبرية كانت أو إنشائية.

---

(20) شرح الكافية 1/216، والارتشاف 3/1328

(21) مغني اللبيب ص769، وانظر: إيضاح علل النحو ص119، وشرح المفصل لابن يعيش 3/52 – 54 و 141، والأشباه والنظائر 1/90-91

(22) شرح الكافية 1/307

والمفعول به النائب عن الفاعل يأتي ضميرا في مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة نحو قوله (ص):" أعطيتُ خمسا لم يُعطهن أحدٌ قبلي نُصرتُ بالرعب مسيرةَ شهر... وأعطيتُ الشفاعةَ... وبُعثتُ إلى الناس عامة"(23)، وقوله تعالى: ﴿ هَـٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾{يوسف 12/65}، وقوله ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾{البقرة 2/196}، وعلماً لاستحضاره في ذهن السامع وتمييزه من غيره نحو ضُرِبَ زيدٌ أو تعظيمه أو تحقيره أو التبرك به أو التلذذ بذكره أو....، ومعرفا بأل للدلالة على معهود خارجي صريحا أو كناية أو علميا أو للدلالة على الحقيقة ماهية أو جنسا أو استغراقاً، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾{البقرة 2/216و 246}، وقوله:﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ {النساء 4/28}، واسم إشارة لتميزه أكمل تمييز أو لبيان موقعه أو منزلته نحو قوله تعالى:﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾{الزخرف 43/31}، واسما موصولا لعدم العلم بغير الصلة أو لاستهجان التصريح به أو للتفخيم والتهويل أو للتحقير أو للتعظيم نحو قول حسان(24):

لقد خاب قومٌ غاب عنهمْ نبيهم وقد سُرَّ من يسري إليهمْ ويغتدي

ونكرة مختصة بالإضافة لإفادة الاختصار والتعظيم قوله تعالى: ﴿ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ {البقرة2/114، والنور 24/36}، أو التحقير نحو قوله تعالى﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾{المائدة 5/64}، أو مختصة بالوصف لتقييد

---

(23) صحيح البخاري برقم (328).

(24) ديوان حسان 1/464

إطلاق النكرة وتضييق شمولها نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ﴾ {محمد 47/20}، أو نكرة محضة بغرض تكثير المسند إليه نحو﴿كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ {الأنعام 6/34، وفاطر 35/4}، أي رسل كثر.(25) أو الدلالة على التعميم والتهويل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾{البقرة 2/48}، أو الدلالة على فرد غير معين يصدق عليه اسم الجنس نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ﴾ {محمد 47/20}، وغير ذلك من الأغراض التي يدل عليها السياق.

المصدر :

ينوب المصدر عن الفاعل إذا حُذف، ذلك أنّه لمّا خيف ألا يلتفت السامع إلى الحدث الذي يدل عليه الفعل، وينشغل عنه بغيره نُقل المصدر من نصب الفضلة وخفتها إلى رفع العمدة وثقلها بقصد توكيد المصدر الذي تضمنه الفعل، فيكون حينئذ في حصن حصين من الحذف وغيره؛ لأنه أصبح في موضع ليس للحذف فيه مجال، وهو ينوب عن الفاعل بشرطين:

أن يكون متصرفاً غير ملازم النصب على المصدرية؛ لأن غير المتصرف لا يمكن أن يكون فيه ما سبق أن قلته آنفاً.

---

(25) يبدو لي أنه لو عرف "رسل" لكان التكذيب لكل الرسل، والتكذيب ربما لم يكن لهم جميعا بل لبعضهم. والتكثير قد يكون جاء من صيغة جمع الكثرة فُعّل، ومن التنكير الذي يفيد العموم. ويلاحظ أن كثيراً من المعاني جاءت من صفة محذوفة لا من التنكير، وهذا كثير فيما يذكره أصحاب المعاني.

أن يكون مختصاً :

بالوصف: وإنما شُرِطَ الوصفُ بغرض تقييد المصدر، فمصدر الفعل مطلق غير مقيد إلا بالزمن الذي يُعد قيداً غير مكين، والمصدر إن ظل مطلقا غير مقيد لم يكن ثمة فائدة منه؛ لأن المصدر العام دل عليه الفعل، والفائدة تكمن في هذا المصدر العام إذا قُيّد بوصف خاصٍّ يُضيق إطلاقه ويُقلّصُ شموله، فيكون كـ ﴿ أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ {يوسف 12/2}، وطه 20/113}، فالغرض الذي تؤديه إنابة المصدر الموصوف إذاً هو التوكيدُ المقيد(26).

بالإضافة: لتقييد إطلاق المصدر، وتوكيده مع التشبيه، والملكية، والاختصار فقولك: سير سيرَ الصالحينَ = أصله بعد بناء الفعل للمفعول: سيرَ سيرٌ مثلُ سيرِ الصالحين. فالعناية والاهتمام بسيرٍ مشابهٍ لسير الصالحين لذلك أناب ما اهتم به عن الفاعل، ولكن لمّا عُلِمَ المصدرُ وكثُر ذكرُه خيف مما قد يصيب السامع من الملل والسأمة فحُذِف، وأمّا التشبيه فمستفادٌ من الصفة المحذوفة "مثل"، وأمّا الملكية فجاءت من تضمُّن المضاف إليه معنى حرف الجر "اللام"، وأمّا الاختصار فقد كان من خلال الاستغناء عن المصدر النائب في الأصل"سيرٌ"، ثمّ الاستغناء عن صفته "مثلُ"، فحلّ المضاف إليه الذي هو "سير الصالحين" محلّه، فناب عن الفاعل.، وأمّا التقييد والتوكيد فقد سبق بيانهما آنفاً. إذاً فإنابة المصدر المختص بالإضافة غاية في الإيجاز والبلاغة؛ إذ يؤدي سبعة معانٍ بكلمتين.

---

(26) انظر: المقتضب 4/53

ببيان العدد: والعدد المحدد معرفة، والمعرفة تحقق الفائدة، وإنما اختصت النكرة به؛ لأن الفعل لمّا كان دالاً على مصدرٍ مطلق تعلق الغرض ببيان تكرر المصدر وتقييد ذلك التكرر ، والأهم فيه الرغبة في المحافظة على تكرار حدوث المصدر والاهتمام والعناية به، ولذلك نُقل من الفضلة إلى مكان الفاعل حيث يمنع حذفه، ويكسب درجة التعريف؛ لأنه يُصبح محكوماً عليه أو مسنداً إليه الحكم، وفيه أيضا توكيد لمصدر الفعل بأكثر من توكيد فلما أريد الاختصار ناب عن ذلك التكرار عددُه.

الظرف:

لأن مما يدل عليه الفعلُ الزمنُ؛ فلما كان الغرض متعلقا بالظرف، وكان محط العناية والاهتمام، بل لما كان أهم ركنٍ مقصودٍ في ذلك الكلام، وخيف انشغالُ ذهن السامع عنه بالفعل أو الفاعل حُذف الفاعل الذي يشكل حاجزا قد يشغل السامع عن الظرف، وأنيب عنه الظرف، ليصبح محل الفاعل، ويأخذ ما له من أحكام تجعله في مأمن من الحذف وغيره. ويشترط لنيابته عن الفاعل شرطان:

أن يكون متصرفا غير ملازم الظرفية أو شبهها؛ لأن ما لازمها لا يصلح فيه ما سبق أن قلناه آنفاً.

أن يكون مختصاً :

بالوصف: لأن الزمان أو المكان مطلقان وواسعان وغير محدودين، والظرف بنيابته عن الفاعل يصبح محكوماً عليه، والحكم ينبغي أن يكون

على معلوم، فالوصف يضيق سعته، ويقيد إطلاقه، والغرض منه توكيد الزمن الذي يدل عليه الفعل، فالاهتمام في هذا التركيب منصبٌّ على الزمان، فلمّا خيف انصراف ذهن السامع عنه أكد بزمن آخر، ولم يعد ثمة ما ينشغل به ذهن السامع؛ لأنه كما تعلم لا يكون إلا مع الفعل اللازم، لكن لمّا كان زمن الفعل مطلقاً، لم يكن ثمة فائدة في ظرف عام منكّر، ولذلك قُيّد بوصف خاص فصار كـ ﴿أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ {يوسف 12/2، وطه 20/113}.

بالإضافة: لتأدية ما سبق مضافا إليها معنى حرف الجر الذي تضمنه المضاف إليه.

بالعلمية: نحو صِيمَ رمضانُ، والغرض منه حينئذ توكيد الزمان الذي تضمنه الفعل، وتفصيله وتحديده، فهو يفيد التبيين والتفصيل في الزمن بعد الإبهام والإجمال، إضافة إلى العناية والاهتمام وتركيز ذهن السامع عليه؛ لأنه لم يعد ثمّة معمولٌ غيره في الجملة حيث حذف كل ما يصلح للنيابة لتحقيق هذا الغرض.

المجرور:

وهو لا ينوب عن الفاعل إلا مع الفعل اللازم، وينوب عنه إذا كانت العناية والاهتمام به دون غيره، وكان الغرض من الكلام متعلقا بالمجرور، وكانت فائدة الكلام منوطة به، لمّا كان ذلك كله خيف انشغال ذهن السامع عنه فنُقل من محل الفضلة الذي ربما لا ينال من

السامع ما يقصد منه وما يراد له نُقل إلى مكان الفاعل، وأنيب عنه ليتحقق ما أريد ويبعد ما لا يراد، ولذلك اشترط لنيابته ثلاثة شروط:

ألا يلزم الجار طريقة واحدة في العمل؛ لأن ما لزم طريقة واحدة دلّ على معنى ثابتٍ، ولم يصلح لتحمُّل ما سبق أن ذكرته آنفاً.

ألا يدل على التعليل؛ لأن ما دل على التعليل قُيّد به، والفاعل لا يدل عليه، فلا يصلح لِما سبق أن قلته آنفاً.

أن يكون مختصا:

بالوصف: لأن النكرة عامة، والمجرور لمّا نقل لينوب عن الفاعل أصبح محكوماً عليه، والحكم لا يكون على مجهول، لذلك قيد بالوصف كما أن غرض الكلام تعلّقَ به مقيداً، والفائدة تحققت بتقييده، دون أن يعني هذا أن لا قيمة للمجرور بل كمنت الفائدة فيه وفي وصفه، فكان من باب ﴿ أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ {يوسف 12/2، وطه 20/113}.

بالإضافة: لتأدية معنى حرف الجر الذي تضمنه المضاف إليه إلى جانب ما سبق أن قلناه آنفاً.

بالعلمية ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾ {الفجر 89/23} للدلالة على العلم نفسه، وجعله محط تركيز ذهن السامع وعنايته واهتمامه لتعلق غرض الكلام به، ولأنه المقصود من الجملة التي هو آتٍ فيها.

نتائج البحث:

بيَّن البحث جملة من النتائج أوجز بعضها في الآتي:

إن ثمة أمرين يحكم بهما على الأسماء بالتنكير هما الشيوع وصلاحية التعدد، وأمرين يحكم بهما عليها بالتعريف هما الخصوص والتعيين.

إن تعريف الكلمات وتنكيرها يظل مرتبطاً بالمقام الذي يتطلب من المتكلم أن ينطق هذه الكلمة أو تلك معرَّفة أو منكَّرة لغرض يريد أن يوصله لمخاطبه بحسب معرفته أو جهله به. فالفيصل في ذلك ما يريده المتكلم من التعبير عما في نفسه وإيصاله إلى مخاطبه أولاً، وحال المخاطب أو المتلقي في تلقي رسالة المتكلم ثانياً.

كشف البحث المعاني التي تحققها جملة الضوابط التي وضعها النحاة، والفروقَ المعنوية الدقيقة الكامنة وراء تلك الضوابط والشروط.

إن الأصلَ في الفعل أن يكون مبنياً للمعلوم، وقد يُبنى للمجهول لتعلُّق الغرض بغير الفاعل، فالغرض الذي يمكن أن يعد أصلا لبناء الفعل للمجهول هو تعلق الغرض بما ينوب.

إن الأصل في نائب الفاعل أن يكون معرفةً لأن العمدة فاعلا أو مبتدأ الأصلُ فيها التعريفُ؛ لأنها محكومٌ عليها، والحكم لا يكون على مجهول،

إن بناء الفعل للمجهول مقصود من المتكلم؛ لأن غرضه لم يكن متعلقاً بالفاعل ولا بالفعل ولا بغيرهما، وإنما بهذا المفعول، فلمَّا كان

غرضه متعلقا به كان محطَّ عنايته واهتمامه، ولمَّا كان كذلك كان ثمة رغبة في المحافظة عليه، ولم يكن ثمة سبيل لذلك أفضل من إنابته عن الفاعل الجزءِ الأساسي الذي لا تقوم الجملة الفعلية من دونه، وإحلاله محله ليصبح جزءاً لا يصحُّ الاستغناء عنه، من جهة أخرى فإنَّ هذا المفعول، الأصلُ فيه أن يكون معرفةً؛ لأنه حلَّ محلَّ ما أصلُه كذلك، فلمَّا كان كذلك كان مثله تعريفاً أو تنكيراً في تأدية الأغراض المعنوية.

إن ما ينوب عن الفاعل إذا حُذف يخشى ألا يلتفت السامع إليه، وينشغل عنه بغيره = فينقل من نصب الفضلة وخفتها إلى رفع العمدة وثقلها بقصد، فيكون حينئذ في حصن حصين من الحذف وغيره؛ لأنه أصبح في موضع ليس للحذف سبيل إليه.

إن الأولى بالنيابة عن الفاعل ليس المفعول به ولا المصدر ولا الظرف ولا الجار، وإنما ما يقتضيه المعنى، فإن أريد تقريب المفعول به والحفاظ عليه وُضع في مكان العمدة كيلا يمكن التخلي عنه، وإن أريد تأكيد الفعل توكيداً قوياً كيلا يكون ثمة مناصٌ من حذفه أو تجرؤ على حذفه أنيب المصدر، وإن قصد المحافظة والعناية بالزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل أنيب الظرف، وإن أنيب الجار كان المعنى المقصودُ حينئذٍ هو معنى حرف الجر. هذا هو الضابط المعنوي، والنحاة يرون أن المفعول به هو الأولى بالنيابة(27)، والبصريون يعدون إنابة غير المفعول مع وجوده شاذة، والكوفيون يجيزونه ومذهبهم أكثر مراعاة للمعنى. وربما رجح البصريون نيابة المفعول على المصدر وعلى الظرف

(27) انظر: المقتضب 4/51

لدلالة الفعل على المصدر والظرف، فتكون إنابتهما مع وجود المفعول كالزيادة التي لا حاجة إليها. قال صاحب دليل السالك:" ولو قيل بإنابة ماله أهمية في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به لكان وجيهاً كأن يقال: ضُرِبَ ضَرْبٌ أليمٌ شاهدَ الزور، بإنابة المصدر إذا كان غرض المتكلم إبراز هذا المعنى وهو شدة ضربه. وإن كان الغرض بيان أن الضرب وقع أمام الناس أنيب الظرف، وهكذا في الجار والمجرور "(28). وقال الرضي:"... وكل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذنْ اختياره"(29).

المصادر والمراجع

♦: **الاستراباذي** الرضي، تح: يوسف حسن عمر، د.ت – شرح الكافية. د.ط، منشورات جامعة قار يونس.

♦ **الأندلسي** أبو حيان، تح: د.رجب عثمان محمد، 1998م - ارتشاف الضرب من لسان العرب. ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(28) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 351/1

(29) شرح الكافية 1/221

♦ **الأنصاري** ابن هشام، تح: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، 1378هـ- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ط5، مؤسسة الصادق تهران.

♦ **البخاري** محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، تح د. مصطفى ديب البغا، 1987م- صحيح البخاري: الجامع الصحيح المختصر. ط3، دار ابن كثير بدمشق، اليمامة، بيروت.

♦ **بن ثابت** حسان، تح د. وليد عرفات، 1974 م- الديوان. د.ط، ار صادر ببيروت.

♦ **الجرجاني** عبد القاهر، تح: محمود شاكر، د.ت- دلائل الإعجاز. د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

♦ **ابن جني** عثمان، تح: محمد علي النجار، د.ت- الخصائص. ط2، دار الهدى للطباعة، بيروت.

♦ **الرهاوي** د. محمد خالد، 2010- ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني. د.ط، جامعة دمشق.

♦ **الزجاجي** أبو القاسم، تح: د. مازن المبارك، 1996م- الإيضاح في علل النحو. ط6، دار النفائس.

♦ **ابن السراج** أبو بكر، تح: د.عبد الحسين الفتلي، 1999م - الأصول في النحو. ط4، مؤسسة الرسالة ببيروت.

♦ **سيبويه** أبو بشر، تح: عبد السلام هارون، د.ت- الكتاب. د.ط، عالم الكتب ببيروت.

♦ **السيوطي** جلال الدين، تح: غريد الشيخ، 2001م-الأشباه والنظائر في النحو. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

♦ **السيوطي** جلال الدين، تح: أحمد شمس الدين، 1998م - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، دار الكتب العلمية ببيروت.

♦ **الفاكهي** أحمد بن عبد الله، تح: المتولي رمضان الدميري، 1993م - الحدود في النحو. د.ط، القاهرة.

♦ **الفوزان** عبد الله بن صالح، د.ت - دليل السالك إلى ألفية ابن مالك. د.ط، دار المسلم للنشر.

♦ **ابن مالك** جمال الدين، تح: د.عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، 1990م - شرح التسهيل. ط1، هجر للطباعة.

♦ **ابن مالك** جمال الدين، تح:عبد المنعم هريدي، د.ت- شرح الكافية الشافية . د.ط، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

♦ **المبرد** أبو العباس، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ت- المقتضب. د.ط، عالم الكتب.

♦ **ابن يعيش** يعيش بن علي، د.ت- شرح المفصل. د.ط، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.

The subject of the passive. The meaning differences

This research tackles one side of the numerous sides of the subject of the passive which is Defining and Indefining. It highlights the tiny differences in the meanings of the terms which had been stipulated by the grammarians about it. It demonstrates the existance of different indicative differences. But it acts for the subject in every case. It also shows the differences in the meaning of the terms in an isolated case itself.

The research starts in talking about the limits of the definite and the indefinite and the effect of the speaker and the situation on defining the indefinite and undefining, the definite then it goes on to show the cause of the verb diverting from the active construction to the passive one. Then it carries on revealing the meanings

The subject of the passive. The meaning differences

This research tackles one side of the numerous sides of the subject of the passive which is Defining and Indefining. It highlights the tiny differences in the meanings of the terms which had been stipulated by the grammarians about it. It demonstrates the existance of different indicative differences. But it acts for the subject in every case. It also shows the differences in the meaning of the terms in an isolated case itself.

The research starts in talking about the limits of the definite and the indefinite and the effect of the speaker and the situation on defining the indefinite and undefining, the definite then it goes on to show the cause of the verb diverting from the active construction to the passive one. Then it carries on revealing the meanings